

## تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

اعتمدت المدرسة الاستشراقية التقليدية في مقارنة التاريخ الإسلامي إبان عصره المتأخر، الذي يمتدُّ بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، سرديةً بسيطةً تقوم في شطرها الأول على وصف هذا العصر جُملةً بالتدهور والركود والانحطاط، وما جرى هذا ما المجرى من ألفاظٍ جعلت تتردَّد على ألسنة المؤرخين وفي قاعات الدرس سنوات متطاولة. وأما الشطر الثاني من هذه السردية فمدارُّه على أن المسلمين اتصلوا خلال القرن التاسع عشر بأوروبا وطفقوا يقلِّدونَهَا ويترسمون خطاها؛ فانتقلوا بأثرٍ من ذلك إلى مرحلة الحداثة بكل ما تحمله من معاني التقدُّم والنهضة والتجديد، وما جرى هذا المجرى من ألفاظٍ تناقض في معانيها الظاهرة والمستترة ما كانت عليه المرحلة السابقة من تدهور وركود وانحطاط.

وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه السردية من تحيُّزٍ ظاهرٍ للحداثة الغربية، ومجافاة منكرة لحقائق التاريخ المسطور، وانتقائية فجوة في قراءة المصادر التاريخية، فقد نجح أقطابُ الاستشراق التقليدي في نشرها والترويج لها ترويجًا يقوم على المبالغة والتهويل أكثر مما يركز على البرهان الصادق والدليل الدامغ، ثم لم تلبث أن تسللت إلى أقلام المؤرخين العرب من المسلمين والمسيحيين على حدِّ سواء، فمضوا يرددونها في غير تحفظ أو احتياط، ويصدرون عنها في تقييم العصر العثماني ولا يخالفونها في قليل أو كثير، فإن شُدَّ منهم شاذُّ فأورد بعض الشواهد الدالة على أن ثمة إصلاحًا هنا أو تجديدًا هناك، ردَّته سطوة الاستشراق إلى التقليد مرة أخرى، فزعم أن هذا الإصلاح أو التجديد ليس إلا استثناءً عارضًا يؤكد السردية المعهودة ولا ينفيتها.

لقد بلغت هذه السردية حدًّا عظيمًا من التمكن والرسوخ في وطن العروبة وعالم الإسلام، ونشأت عليها أجيالٌ كثيرةٌ من طلاب المدارس والجامعات، فما زالت تطرق أسماعهم في قاعات الدرس حتى نزلت من نفوسهم منزلة الحقائق المسلمة

التي يدركها المرء ببديهية العقل، ولا يقبل فيها جدلاً أو تشكيكاً. وقد أشار المؤرخ المصري القدير الدكتور رؤوف عباس -رحمه الله- إلى شيء من ذلك في صدر ترجمته لأحد الأعمال العلمية الجادة التي رامت صاحبها -الدكتورة نللي حنا- نقض هذه السردية؛ إذ يقول: «ويذكر صاحب هذا القلم أيام الطلب بالجامعة في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، عندما كنا نسمع أساتذتنا الكبار يرددون في محاضراتهم مقولة أن مصر وغيرها من البلاد العربية عاشت مرحلة ركود وجمود وتخلف في كل شيء طوال العصر العثماني. فإذا غادرنا قاعة المحاضرات، وجدنا ما في المكتبات من مراجع يُردّد المقولات نفسها؛ استناداً إلى ما استقر عليه رأي «ثقة المستشرقين»، ومع الانبهار بنظرية التحديث، اعتُبر العصر العثماني في مصر مرحلة المجتمع التقليدي؛ ليصبح ما أدخله محمد علي من تغييرات في القرن التاسع عشر تحديثاً. ولا يُخفي صاحب هذا القلم أنه كان من بين من روجوا لهذه الفكرة تأثراً بنظرية التحديث تارةً، وبمفهوم «مجتمع ما قبل الرأسمالية» الماركسي تارةً أخرى، ثم بفكرة «الاستبداد الشرقي» حيناً، ومفهوم «المجتمع الخراجي» عند سمير أمين حيناً آخر. وبذلك ضيعنا ثلاثة قرون كاملة من تاريخنا، جرياً وراء أفكار نظرية صدرها لنا من وصفوا هذه القرون بأنها عصر جمود وركود وتخلف. وكنا في الستينيات والسبعينيات نطبّق هذه النظريات على تاريخنا، أو بعبارة أدق: نَصُبُّ تاريخنا في قوالبها صلباً، ما دمنا قد سلّمنا بما غلب على هذه القرون الثلاثة من جمود وركود وتخلف ثقافي»<sup>(١)</sup>.

على أن فئة قليلة من أفاذ المفكرين العرب نجت من سلطان هذه «السردية المبتذلة»، واستبان لها خبيثتها، حين اطلعت على مصادر هذه الحقبة اطلاق الإحاطة والاستيعاب، وقرأت تراث أعلامها قراءة التبصّر والأناة، لا قراءة العجلة التي يخطف صاحبها سطرًا من هنا وكلمة من هناك، وألّمت بأفكارها ومفاهيمها إمام الراغب في إدراك الحقيقة، وسواءً عليه بعد ذلك أكانت هذه الحقيقة في صالح العثمانيين أم ضدهم. وهكذا، لم تجعل هذه الفئة للمستشرقين على أنفسهم

(١) نللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية (القرن ١٦ - القرن ١٨ م)، ترجمة: رؤوف عباس، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م، ص ١٤-١٥.

سبيلًا، ولا اتخذت من رؤاهم حجابًا عاصمًا من حرية النظر أو حائلًا عن استقلال التفكير. فهذا الأستاذ محمود محمد شاكر -رحمه الله- يقرر في عبارة واضحة حُكمَه الإجماليَّ على هذه الحقبة بعد سنوات من التأمل والدرس؛ فيذكر أن «ما كان يجري في دار الإسلام منذ منتصف القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، إنما هو يقظة حقيقية، ونهضة كاملة، وإحياء صحيح، منبثق كله من ينبوع صافٍ عتيق، طمس معالمه كُرُّ الدهور والقرون، هو جميعه في حوزة دار الإسلام»<sup>(٢)</sup>. وينتهي في ثقة ويقين إلى أن «الفرق بيننا وبينهم [أي: بيننا وبين الغرب] كان خطوة واحدة تُستدرك بالهمة والصبر والدأب والتصميم لا أكثر»<sup>(٣)</sup>. وهو ما أثبتته نللي حنا بعد ذلك بعدة عقود؛ حيث نصّت على أن «الشقة لم تكن واسعة بين بلاد جنوب أوروبا وبلادنا حتى نهاية القرن السابع عشر على أقل تقدير»<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي أدركه شاكرٌ وأضرابُهُ، وأومأوا إليه إيماءً خاطفًا، واكتفوا في الاستدلال على صحته بطائفة من الأدلة الكلية والشواهد العامة، تحوّل في العقود الأربعة الأخيرة إلى مشروع علمي ينهض بأعبائه تيارٌ واسعٌ من الباحثين والمؤرخين الأكاديميين؛ تيار هادر ينكر سردية التدهور فيغلُو في إنكارها، وينقدها فيشتد في نقدها، ثم هو لا يكتفي بالإنكار والنقد، وإنما يقدم «سردية مضادة» -إذا جاز التعبير- تقوم على النظرة الشاملة إلى هذا العصر المتأخر، والدرس الوافي لمصادره، وارتداد المناطق المجهولة أو المسكوت عنها من تاريخه، ومراجعة ما تقرّر بشأنه من أحكام، لا بهدف تمجيده، أو تنزيهه عن النقائص وتبرئته من الأخطاء أو الخطايا، وإنما بهدف تقديم رؤية متوازنة لجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والدينية... إلخ.

(٢) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، المطبوعة في صدر كتابه: المتنبّي، (القاهرة: مكتبة

الخانجي، ١٩٨٧م)، ص ٨٥-٨٦.

(٣) السابق، ص ٨٤.

(٤) نللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية، ص ٢٠ من مقدمة المترجم.

لقد هزت دراسات أندريه ريمون، وبيتر جران، ونللي حنا، وخالد الرويهب، وأحمد دلال، وغيرهم كثيرون «سردية التدهور» - وإن شئت فقل: «أسطورة التدهور»- التي أطرت تاريخ العصر العثماني هزاً شديداً، وكشفت ما عابها من نقص فادح، وما افتقرت إليه من موضوعية الحُكم ونزاهة التحليل. وبفضل النتائج الجديدة التي توصل إليها هؤلاء المؤرخون، لم يعد من المقبول الاطمئنان إلى سردية التدهور أو الثقة فيها. وليس من المبالغة أن نقول: إن المنهج الذي ترسمه هؤلاء المؤرخون في دراسة العصر العثماني خليقٌ بأن يمحو شطراً عظيماً من آراء المستشرقين التقليديين عن هذا العصر إن لم يمحُ أكثرها.

لقد لفت هؤلاء المؤرخون أنظارنا إلى ضرورة دراسة العصر العثماني على وفاق منهج جديد، وإعادة النظر فيما استقر بخصوصه من آراء وتصورات، ومحاولة تقديم رؤية موضوعية له، لا تتعصب للعثمانيين فتعمينا عن نقائصهم وأخطائهم، ولا تتنكر لهم فتسبب فضائلهم وحسناتهم.

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية كتاب الدكتور أحمد دلال المعنون بـ«إسلام بلا أوروبا: الفكر الإصلاحي الإسلامي في تراث القرن الثامن عشر»، الذي يفتد -في صبر وأناة- سردية التدهور المزعوم في مضمار الفكر والثقافة وتراث الإصلاح الديني، ورصد مكان الخلل فيها، بعد أن فندتها في المجالين السياسي والاقتصادي كثير من الدراسات التي لم تُعن بمسألة الفكر أو الثقافة إلا قليلاً.

وينطلق هذا الكتاب من فرضية خلاصتها أن القرن الثامن عشر كان عصر نشاط فكري دؤوب، لا عصر تدهور وانحسار، وأن العالم الإسلامي شهد إبانة وإلى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، واحداً من أشد عصور تاريخه الفكري نشاطاً. وظاهر أنه يخالف بذلك الكتابات القديمة التقليدية التي ذهبت إلى أن القرن الثامن عشر كان قرن تدهور سياسي واقتصادي وركود فكري، وأن حركة الإحياء والإصلاح لم تنشأ إلا في القرن التاسع عشر، وهي نشأة تفسرها زيادة التأثيرات الأوروبية في العالم الإسلامي، وما أثارته من تحديات. وعلى الرغم من نشر كثير من المؤلفات التي سطرها مفكرو القرن الثامن عشر وعلماءه، فإن أصحاب هذه الكتابات القديمة

ينظرون إليها بوصفها منجزات استثنائية، في عصر غلب عليه الركود الفكري، كما يرون أن أهميتها تقتصر على إرسائها الأساس الذي قامت عليه إصلاحات القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي إصلاحات أوسع نطاقاً وأكثر أهمية بما لا يتقارب، في رأيهم.

وأما دلال فقد انتهى في كتابه هذا إلى أن علماء القرن الثامن عشر ومفكره كانوا أصحاب رؤية تاريخية ناضجة، مكنتهم من وضع تصور للماضي والإحاطة بترائه كله. وكانوا من البصيرة بحيث أدركوا ضرورة إعادة تنظيم العلم الشرعي، والمحافظة على أنماط التفكير الأصيلة، فوفقوا أحسن التوفيق إلى إعادة بناء عالم المسلمين الفكري داخل الإطار العلمي الموروث المستقر.

زد على ذلك أنهم تفتنوا إلى أهمية مساعيهم الفكرية والسياسية وما تحمله من دلالات، فأقبلوا عليها بثقة عظيمة في النفس، مشفوعة بالأمل والتفاؤل. وآية ذلك ما ذهبوا إليه من إمكانية تفوق المتأخرين على المتقدمين. وقد تجاوز الإسلام الذي حاولوا إعادة تشكيل صورته الحدود الضيقة للمذهب، وتسامى فوق الخلافات الطائفية والفقهية.

والحق أن النشاط الثقافي الدؤوب خلال القرن الثامن عشر لم يقتصر على منطقة دون أخرى، أو على إقليم دون سواه، بل انتشر في جُلِّ بقاع الإسلام، وكان للفكرة الإصلاحية التي تمخض عنها هذا النشاط بمعزل عن التأثير الأوروبي ممثلون في مصر والشام واليمن والجزيرة العربية والهند وشمال إفريقيا وغربها... إلخ.

ولئن كان هذا الكتاب يتخذ من القرن الثامن عشر إطاراً زمنيّاً له، فإن هذا القرن -في مقارنة دلال- يمتد إلى مطالع العصر الحديث، الذي كانت الهيمنة الأوروبية السياسية والاقتصادية والثقافية على العالم الإسلامي أبرز سماته، وكان عماداً خطابه الثقافي ردّ الفعل على هذا التحدي الأوروبي. وبديهي إذن ألا نجد حدّاً زمنياً حاسماً لنهاية هذا القرن وبداية العصر الحديث؛ لأن التغلغل والهيمنة الأوروبية اختلفا زماناً ومكاناً؛ ومن هنا يمكن القول: إن القرن الثامن عشر الثقافي، المنبت الصلة برد الفعل على أوروبا، يمتدّ أحياناً إلى ما بعد الحضور الاستعماري. وأما النطاق الجغرافي

لهذه الدراسة فقد جاء متساوياً مع شاغلها الأكبر، وهو تعقُّب مسارات الإنتاج الثقافي التي تطورت بمنأى عن النفوذ الأوروبي؛ فلا جرم اتسع هذا النطاق اتساعاً مدهشاً فشمل الحجاز واليمن والهند، وشمال إفريقيا وغربها وجنوب صحرائها.

وقد تحاشت هذه الدراسة استخدام المعايير الحداثية بأثر رجعي، في وصف الاتجاهات الفكرية قبل العصر الحديث، واستعانت بمصادر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لتحديد أهم مفكري العصر ومصنفاتهم. وانتهى دلال إلى أن القرن الثامن عشر كان عصرَ نشاط فكري إسلامي عظيم غابت عنه أوروبا، وإلى أنه يداني العصر التأسيسي نفسه في ثرائه ورحابة أفقه، وإلى أن مفكره من كل أقاليم العالم الإسلامي دأبوا على النظر المنهجي في الأصول المعرفية للعلم الموروث.

وبعدُ، فإن مركز نهوض للدراسات والبحوث يواصل بإصداره لهذه الترجمة الممتازة - التي توفر عليها المترجم القدير الدكتور شكري مجاهد - مشروعاً الرامي إلى إعادة الاعتبار إلى العصور المتأخرة من تاريخ الإسلام، وإزالة ما علق بها من آراء زائفة أو تصورات مغلوطة. ومن الأعمال التي أصدرها المركز في هذه السبيل: كتاب «تطور المنطق العربي» وكتاب «تاريخ الفكر الإسلامي في القرن السابع عشر»، وكلاهما لخالد الرويهب، وكتاب «إعادة اكتشاف التراث الإسلامي» لأحمد الشمسي، و«الفقه والدولة والسلطان: الدولة العثمانية وصناعة الفقه الإسلامي» لسامي أيوب.

ومركز نهوض للدراسات والبحوث إذ يهدي قُرَّاءه والمكتبة العربية هذه الدراسة الجديدة النافعة، ليرجو أن يكون قد سدَّ ثغرةً مهمةً ولَبَّى حاجةً مُلِحَّةً إلى هذا النوع من البحوث، وأن يكون بسبيل إثراء الحوار والنقاش حولها، والتحفيز إلى الاهتمام بمشكلات النهضة اهتماماً علمياً حقيقياً.